الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٧٩٠**

الأربعاء، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سباتافورا	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد تشافيس
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد بيابارو – إبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/684)

07-62681 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/684)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد سلام (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد سيرج برامرتز، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد برامرتز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/684، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير التاسع للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيرج برامرتز، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة. أرحب به وأشكره على إحاطته الإعلامية.

السيد برامرتز (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن شكري على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن التقدم الذي أحرزته لجنة التحقيق الدولية المستقلة. وهذا التقرير الأحدث يغطي الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

خلال الأشهر الأربعة الماضية، واصلت اللجنة متابعة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخر في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وواصلت اللجنة أيضا مساعدة السلطات اللبنانية في تحقيقاتها في ١٨ قضية أخرى تتعلق بالتفجيرات والاغتيالات المستهدفة التي حصلت في لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتشمل هذه القائمة المتزايدة من القضايا اغتيال عضو البرلمان أنطوان غانم، الذي قُتل في ١٩ أيلول/سبتمبر بسيارة مفخخة بأجهزة متفجرة مرتجلة في شرق بيروت. والسيد غانم هو العضو السادس في البرلمان الذي قُتل في لبنان منذ عام ٢٠٠٥.

وبالرغم من أن التحقيق ما زال في مرحلة مبكرة، تشير نتائج التحقيق الأولية إلى أن الفاعلين تمكّنوا في غضون فترة وجيزة للغاية من القيام بالمراقبة وإرسال سيارة مفخخة بأجهزة متفجرة مرتجلة لتنفيذ الهجوم. ويدل هذا، كما تدل النتائج الأولية المتعلقة بالقضايا الأخرى، على أن الفاعلين كانت لديهم، ومن المرجح أنه ما زالت لديهم، قدرات تشغيلية موجودة في بيروت.

وفي الأشهر الأربعة الماضية، ركزت اللجنة على تنفيذ خطط عمل تفصيلية في كل جانب من جوانب قضية الحريري. ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها للمجلس، أجرت اللجنة أكثر من ٧٠ مقابلة في لبنان وفي عدد من البلدان الأخرى. وهذه المقابلات وأعمال التحقيق الأخرى، وخاصة في مجال تحليل الأدلة الجنائية والاتصالات، مكّنت اللجنة من زيادة فهمها للأحداث المحيطة بالجريمة.

وتم إحراز تقدم في عدة مجالات على وجه الخصوص. وتشمل هذه المجالات، على سبيل المثال، الحقائق المحيطة بالرجلين اللذين قاما بشراء شاحنة الميتسوبيشي التي استُخدمت في الهجوم؛ والمنطقة المحددة التي ربما ينتمي إليها المفجر الانتحاري، وكيفية وموعد دخوله إلى لبنان؛ والشخص الذي اختفى مع أحمد أبو عدس وصلاته المحتملة بالجماعات المتطرفة؛ وتحليل أعمق للبنى القانونية والمفروضة بحكم الأمر الواقع لمنظمات معينة ذات صلة بالتحقيق ووسائل هذه المنظمات وقدراتها وتدفق المعلومات وتسلسلها الهيكلي.

وإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة تقديم مساعدتها التقنية للسلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها في الاعتداءات الأخرى التي تبلغ ١٨ اعتداء، بما في ذلك قضية غانم. وفي ما يتعلق بهذه القضايا، أجرت اللجنة أكثر من ٤٠ مقابلة في الفترة المشمولة بهذا التقرير. كما أن اللجنة زودت السلطات اللبنانية بعدد من النتائج الهامة التي أسفرت عنها تحليلات الأدلة الجنائية بشأن هذه القضايا.

وفي الفترة التي سيشملها التقرير المقبل، ستواصل اللجنة تنفيذ خطط عملها وستتابع جميع المسارات المفتوحة للتحقيق.

ومنذ تقديم تقريري الأول للمجلس، ركزت على أهمية إقامة توازن بين ضرورة الشفافية في ما يتعلق بأنشطة اللجنة، من ناحية، وواجب اللجنة في حماية سرية تحقيقاتها من ناحية أخرى. وفي هذا السياق، فإن إدارة التوقعات كانت – وما زالت – تشكل تحديا هاما.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، ومع تقدم مسارات التحقيق، ضاق نطاق التحقيقات. وبينما يحصل هذا، تتخذ اللجنة نهجا أكثر توخيا للحذر في إدارتها للمعلومات المتصلة بالتحقيقات. ويتم اتخاذ هذا النهج بالاتفاق الكامل مع السلطات القضائية اللبنانية بغية حماية أمن الأشخاص المتعاونين مع اللجنة، أو الذين يرغبون في التعاون معها؛ وحماية حقوق المشتبه بهم المحتملين؛ وليس أقله، ضمان أمن موظفي اللجنة. كما يتم هذا التركيز المتزايد على السرية في ضوء الانتقال المتوخى إلى المحكمة الخاصة للبنان بغية ألا تتعرض للخطر أي عملية قانونية محتملة في المستقبل.

وإذ ندرك جيدا التوقعات العالية المتوخاة من اللجنة منذ البداية، فإن موظفي اللجنة وأنا عملنا بأفضل ما لدينا من قدرة للوفاء بولاية اللجنة. وحينما وصلت إلى بيروت قبل عامين تقريبا، ورثت فريقا صغيرا للغاية مؤلفا من ستة محققين. وبدأنا فورا العملية الطويلة لبناء قسم أقوى للتحقيقات، وخاصة بإضافة قدرات في مجال التحليل الجنائي والقانوني والدعم في المجال العدلي. وتتألف الشعبة اليوم من ٤٧ موظفا دوليا وتدعمها أقسام اللجنة الإدارية واللغوية والأمنية.

في مستهل العمل، بدأنا بإجراء استعراض للأدلة التي جُمعت ووضع استراتيجية للتحقيق تنسجم مع المعايير القانونية الدولية. وخلال الأشهر التالية أطلقت اللجنة ٢٤ مشروعا متزامنا للتحقيق في مختلف المجالات و ٦٦ مشروعا للتحقيق الجنائي، وتم استكمال أغلبها. وكان الهدف منها الرد على ثلاثة أسئلة مركزية: كيف تم تخطيط وتنفيذ الهجوم الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥؟ مَن الذي أعد ونفذ الهجوم؟ ولماذا قُتل رفيق الحريري؟

في المرحلة الأولى، كان هناك تركيز جديد على التحقيقات في مسرح الجريمة مع استخدام تقنيات متقدمة في التحقيق الجنائي. وعلى مدى عدة أسابيع، كان خبراء اللجنة يعودون إلى مسرح الجريمة لاستعراض الأدلة، وبدأوا تصنيف وحفظ جميع الأدلة المادية والبيولوجية على نحو منهجي. وتم وضع قواعد بيانات تتضمن تلك الأدلة، وبيانات الحمض النووي، ورسومات تقريبية ومعلومات أخرى ذات صلة بالتحقيق ولا يزال يتم استكمالها. هذه هي أدوات التحقيق الهامة، وأتوقع أن تكون تركة هامة تخلفها اللجنة.

لقد تمكّنت اللجنة من الربط بين مختلف النتائج بشأن حاوية جهاز التفجير اليدوي الصنع، وموقع هذا الجهاز على وجه الدقة، والآلية المستخدمة في إطلاق التفجير، وتكوين المتفجرات المستخدمة، وعدة جوانب أساسية أخرى من جوانب الجريمة بغية وضع نظرية موحدة فيما يتعلق بانفجار ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وتم إطلاق مشاريع محددة لتحديد هوية المرتكبين الحقيقيين للجريمة. وقد جرى وضع هذه المشاريع بهدف تحديد الأشخاص الذين قاموا بالمراقبة النشطة لرفيق الحريري في الفترة التي سبقت الهجوم وفهم ماهية الدور الذي قام به في هذه المراقبة مستخدمو الشرائح الست للاشتراك في الهواتف النقالة. مَن الذي اشترى وأعد شاحنة الميتسوبيشي كانتر؟ ومَن هو الانتحاري المنفذ للتفجير؟ ومَن هو أحمد أبو عدس، وما هو دوره في هذه الجريمة؟

وبناء على مئات المقابلات والفحوصات، تمكّنت اللجنة من الإجابة – أو تركيز تحقيقاتها بشكل كبير – على الكثير من هذه الأسئلة، كما هو مفصل في تقارير اللجنة المقدمة إلى المجلس خلال العامين الماضيين. وفي الوقت نفسه، ركزت اللجنة على الدوافع المحتملة للجريمة. وقد بدأت اللجنة بدراسة أو إعادة تقييم مواعيد رفيق الحريري وأهمية أنشطته في الفترة التي سبقت وفاته، بما في ذلك علاقاته الخاصة وعلاقات أعماله وعلاقاته السياسية داخل لبنان ودوليا على حد سواء، وكذلك التهديدات والإنذارات والضمانات التي قد يكون تلقاها فيما يتعلق بأمنه.

ومن خلال عمل اللجنة بأسلوب استبعاد ما لا يلزم، استطاعت تدريجيا أن تضع قائمة بالدوافع المحتملة والمرتبطة وحدها بأنشطة رفيق الحريري السياسية في الأشهر التي سبقت وفاته، ولكن دون استبعاد احتمال أن يكون الدافع وراء هذه الجريمة نابعا من مجموعة عوامل. وطوال تحقيقات اللجنة في جميع جوانب الجريمة، كانت تركز على الاستعراض، بشكل موضوعي ومنهجي، للأدلة التي جُمعت من أجل تحديد الصلات – وعلى أساس الأدلة – بين مسرح الجريمة والجناة الحقيقيين والجناة البعيدين.

وكما أشرتُ في إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس، فإن التقدم المحرز في الأشهر القليلة الماضية قد سمح للجنة بتحديد عدد من الأشخاص مثار الشبهات الذين قد يكونون متورطين في جانب ما من جوانب إعداد وتنفيذ الجريمة أو الذين ربما كانوا على علم بأنه كان يجري إعداد خطة لتنفيذ هذا الهجوم.

وبالإضافة إلى التحقيق المتعلق بالحريري، تم توسيع نطاق ولاية اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ليشمل المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في ١٤ – الآن ١٨ – قضية أخرى. ورغم محدودية الموارد المتاحة، سعت اللجنة إلى توفير أفضل دعم ممكن للسلطات اللبنانية التي تحقق في هذه القضايا.

وبالإضافة إلى دور المساعدة التقنية، ركزت اللجنة أيضا على تحديد الصلات فيما بين هذه القضايا، وبين هذه القضايا وقضية الحريري. وفي تقارير سابقة، وبالاعتماد أساسا على العمل التحليلي، أشارت اللجنة إلى إمكانية وجود قواسم مشتركة بين طابع الهجمات وطريقة التنفيذ وخلفيات الضحايا والدوافع الممكنة. ويبدو أن النتائج الأخيرة التي توصلت إليها اللجنة تدل على احتمال وجود بعض الروابط التنفيذية بين بعض مرتكبي هذه الهجمات. والتأكد من هذه الروابط التنفيذية سيكون من أهم أولويات اللجنة في الأشهر المقبلة.

لقد أشرت في تقريري الأول المقدم إلى مجلس الأمن إلى التحديات التي يواجهها مجتمع إنفاذ القانون اللبناني في التحقيق في جرائم من هذا النوع. وتعود هذه التحديات بعض الشيء إلى عدم وجود خبرات محددة. ومع تقدير العمل الذي تقوم به السلطات اللبنانية في بيئة صعبة، ألاحظ أنه تم إحراز تقدم محدود في هذا الصدد، وخاصة في مجال التحقيقات في مسرح الجريمة والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون. وستكون هناك حاجة إلى المزيد من الدعم الدولي إذا أردنا معالجة أوجه القصور هذه.

وكما كان الحال في السابق، لا تزال اللجنة تدرك أن عددا قليلا من هذه النتائج كان يمكن التوصل إليه بدون التعاون المثمر بين اللجنة والسلطات القضائية اللبنانية. وتعقد اللجنة اجتماعات شبه يومية مع المدعي العام وموظفيه، وقد تم عقد اجتماعات إضافية على مدى الأشهر الأربعة الماضية مع قضاة التحقيق في كل من هذه الهجمات المستهدفة. ويتم إجراء هذه المناقشات في جو يتسم بالدعم المتبادل، مع إدراك أن التوصل إلى نتائج في هذا التحقيق هو ثمرة هذه الشراكة، وسيظل هكذا.

وجددت اللجنة جهودها لتزويد السلطات اللبنانية بجميع المعلومات التي تحتاج إليها لإجراء تقييم مستقل للأدلة المتاحة واتخاذ الإجراءات وفقا لذلك التقييم.

وعلى أساس التفاهم الذي تم التوصل إليه بين اللجنة والسلطات السورية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فقد تحسن التعاون إلى حد كبير. وبوجود هذا التفاهم القائم، تمكّنت اللجنة من إجراء مقابلات مع عدد من المسؤولين السوريين، بمن فيهم أصحاب أعلى مراتب في الدولة، والوصول إلى المحفوظات والقيام ببعثات ناجحة إلى سورية. وما فتئت اللجنة تلاحظ أن هذا التعاون ما زال حيويا لإنجاز اللجنة لولايتها بنجاح.

وكان التعاون مع دول أخرى منذ بداية ولاية اللجنة على درجة كبيرة من الأهمية. وما زالت اللجنة تعتمد على كل الدول في التزود بالمعلومات، وإتاحة الأفراد للاستجواب وتقديم الدعم الفني كلما كان مطلوبا. ومرة أخرى أحث كل الدول على مواصلة التعاون مع اللجنة بطريقة كاملة وفي الوقت المناسب.

وكثيرا ما يُوجه إلي السؤال عما إذا كنت أستطيع التنبؤ بموعد انتهاء التحقيق. للأسف، لا يمكنني أن أفعل ذلك. فإجراء التحقيق لا يمكن أن يكون علما دقيقا على الإطلاق. وسيعتمد الانتهاء من التحقيق على النتائج النهائية لعدد من المشاريع الجارية وعلى تعاون جميع الدول. وسيكون على نفس الدرجة من الأهمية قدرة اللجنة – وفي

المرحلة التالية، قدرة مكتب المدعي العام - على تشجيع المزيد من الشهود على التعاون.

وحينما يسألونني إذا كنت راضيا عن التقدم المحرز حتى الآن، فإنني أجيب بنعم بالتأكيد. وقد تم تحقيق نتائج هامة في العديد من نواحي التحقيق على الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها اللجنة. وعلى أساس التقدم الذي أُحرز خلال الأشهر الأخيرة، فإنني أكثر ثقة وتفاؤلا الآن من أي وقت مضى بأن التحقيق سيتكلل بالنجاح. ولكن، من أجل تحقيق تلك النتائج، من الأهمية بمكان أن تستمر اللجنة في تلقي الدعم الإداري الذي تحتاج إليه، وخاصة في مجال التوظيف والإبقاء على الموظفين.

وفي حين أن اللجنة ما زالت تركز على مواصلة التحقيق، فإنها تعمل أيضا لتأمين أن تكون كل الأمور جاهزة لعملية انتقال يسيرة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان عندما يبدأ الأخير عمله.

ويجري تحديث التقارير الموحدة للجنة مع استكمالها بعدد من المنتجات التحليلية الأخرى. وتُعد هذه حاليا ليتاح لمكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة تقييم مستمسكات اللجنة واستنتاجاتها ولتحديد خطوات التحقيق التالية.

وتقوم اللجنة أيضا باستحداث عدة مشاريع تتصل بإدارة الكميات الضخمة من البيانات والوثائق والمعروضات وغيرها من المعلومات، ولتخزينها وتسليمها في نهاية المطاف. وبالإضافة إلى ذلك، عملت اللجنة مع الفريق المنشأ للإشراف على الانتقال في مسألة حماية الشهود الهامة.

وبما أن هذه هي آخر إحاطة إعلامية أقدمها للمجلس بصفتي رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة، اسمحوا لي بأن أختم كلمتي بشكر سلطات القضاء اللبناني، والمدعي العام وفريق عمله والقضاة المحققين، الذين كان لي شرف العمل معهم في العامين الماضيين. ونظرا للتوتر السياسي الحاد، المستمر في لبنان، أعبر عن شكري أيضا للدعم الذي لم يكل، والذي قدمه الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي في حماية موظفي اللجنة ومبانيها.

وأود أن أشكر موظفي اللجنة، الذين كان تفانيهم والتزامهم مثاليين، أثناء عملي على رأس اللجنة، وقد كانوا يعملون ويعيشون في بيئة محدودة، قدموا خدمة ملحوظة للجنة وللأمم المتحدة. وأتمنى لخلفي، السيد دانيال بيلليمار أفضل النجاح.

وأود أيضا أن أشكر مجلس الأمن والأمانة العامة على الدعم المتواصل الذي قدماه للجنة منذ إنشائها. لقد تشرفت بخدمة الأمم المتحدة وقضية العدالة بصفتي هذه، وبسبب هذا الشرف، أشكر المجلس بإخلاص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد برامرتز على إحاطته الإعلامية. وكما ذكرنا، فإن جلسة اليوم لمجلس الأمن هي آخر جلسة يحضرها سيرج برامرتز بصفته رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة. وبصفتي رئيسا للمجلس، أنا واثق من أني أعبر عن مشاعر جميع الأعضاء بتوجيه الشكر الحار إلى الرئيس برامرتز لأدائه الرائع في اضطلاعه بولاية صعبة تنطوي على التحدي، في بيئة سياسية شديدة الحساسية. ونحن نعلم، نتيجة العمل الرائع الذي قام به، أن خسارة اللجنة هي مكسب للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي سيكون السيد برامرتز عما قريب مدعيها العام. ونتمنى له كل خير في عمله الجديد هذا، الذي ينطوي على التحدي.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بالمفوض الجديد، السيد دانيال بيلامار. وكما يعرف الأعضاء، سيكون السيد بيلامار أيضا المدعي العام في المحكمة الخاصة للبنان. نتمنى له كل النجاح في منصبه المذكور.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتوجه، باسم وفد لبنان، إليكم وإلى وفد بلادكم إيطاليا بالتهنئة لترؤسكم أعمال المجلس لهذا الشهر، كما أود أن أعرب عن فائق التقدير للجهود التي بذلها وفد إندونيسيا – مندوبا دائما وأعضاء – خلال توليهم رئاسة المجلس الشهر المنصرم.

إنه التقرير الأخير للمفوض سيرج برامرتز بصفته رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وصحبه. يغادرنا المفوض برامرتز، بعد عامين عايش خلالهما ما شهده لبنان من تفجيرات واغتيالات سياسية، وعدوان إسرائيلي مدمر أيضا، ومحاولات ترهيب للقوات الدولية العاملة في الجنوب.

استمعنا بانتباه كبير للعرض الذي قدمه المفوض برامرتز عن حصيلة عمل لجنة التحقيق الدولية. لا بد لنا، قبل الخوض في المضمون، من التوجه إليه لنحيي فيه المحقق الأمين والقانوني الرصين الذي ترجم التزامه المهني بمنهجية متماسكة وخطط عمل وإدارة محترفة للمعلومات والأدلة، وحشد لأفضل الكفاءات المتخصصة وسعي دؤوب لإقامة علاقة ثقة مع الدول المعنية في التحقيق لحثها على تقديم التعاون المطلوب منها.

إننا نشكر المفوض برامرتز وفريق عمله على سنتي عمل تابعوا خلالهما ما تم إنجازه في السابق وأكملوا إرساء الأساس القانوني الصلب لتحقيق في غاية الأهمية، إذ أنه التحقيق الذي أراده المجتمع الدولي رادعا في مواجهة إرهاب منظم وجرائم سياسية متتالية طالت لبنان في نخبة من رجالاته، من وزراء ونواب ومفكرين وأصحاب رأي حر وفي طليعتهم الرئيس الشهيد رفيق الحريري، كما حاولت أن تنال من لبنان في استقراره وأمن أهله.

وفي هذا الإطار، يهمنا أن نؤكد على نقاط خمس يتضمنها التقرير:

أولا، النجاح في تضييق نطاق التحقيق عبر التوصل إلى خلاصات تمهيدية أدق حول الظروف المحيطة بالجريمة، بما فيها التعرف على هوية مزيد من الأشخاص المعنيين.

ثانيا، التمكن من تحديد أدق لنطاق الدوافع المحتملة للاغتيال، بحيث باتت تقتصر على النشاطات السياسية للرئيس الحريري في الأشهر والسنوات التي سبقت اغتياله، ولا سيما بالنظر إلى علاقة الدوافع المحتملة بالأحداث التالية: اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وتمديد ولاية الرئيس إميل لحود، والإصلاح المقترح لقانون الانتخابات، ووضع الرئيس الحريري السياسي على مشارف الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥.

ثالثا، بلوغ نتائج عدة تثبت الفرضيات التي كانت توصلت إليها اللجنة بأن صلات عملانية قد تكون موجودة بين المرتكبين المحتملين لجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وصحبه والتفجيرات والاغتيالات الإرهابية التي تلتها والتي تقدم اللجنة الدعم لتحقيق السلطات اللبنانية فيها.

رابعا، تحقيق اللجنة تقدما في الإعداد لتسليم عملها إلى مكتب المدعي العام للمحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بلبنان تماشيا مع التقرير الذي قدمه الأمين العام عملا بالقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، بما فيه تحضير بيانات اللجنة والوثائق والملفات والأدلة وتصميم مسودة استراتيجية لبرنامج حماية الشهود وصولا إلى تحديث جردها ووضعها الخطط لتصفية موجوداها وفقا للأنظمة المرعية في الأمم المتحدة.

خامسا، ولعل هذا هو الأخطر، وهو إشارة اللجنة إلى أن الأدلة التي كشفت اغتيال الرئيس رفيق الحريري وبعض العمليات الأخرى، بما فيها الاغتيال الأخير للنائب أنطوان غانم، تؤكد واقع أن المرتكبين أو مجموعات المرتكبين

تمتعوا وما زالوا يتمتعون بإمكانيات التحرك السريع وبقدرات عملانية واسعة ومتطورة متوافرة في بيروت كما اعتمدت على خبرات ومعدات وموارد محددة.

وعشية انتهاء ولاية المفوض سيرج برامرتز، أتوقف مودعا له وناقلا إليه شكر الحكومة اللبنانية لما أنجزته لجنة التحقيق، وتمنياتها له بالتوفيق الدائم والتقدم المستمر، ونحن على يقين بأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا سوف تستفيد من عميق خبراته القانونية والعملية.

كما أغتنم هذه المناسبة لأشكر سعادة الأمين العام للأمم المتحدة على قراره تعيين السيد دانيال بلمار خلفا للمفوض برامرتز ومدعيا عاما للمحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بلبنان عند بدء عملها، ولا بد من التنويه أيضا بتجاوب مجلسكم الكريم مع قرار التعيين هذا.

وفيما نقترب من الذكرى الثالثة لجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وصحبه ومن لحق بهم على درب الشهادة ممن عملوا على تعزيز استقلال لبنان ودافعوا عن الحريات فيه، لا يسعنا إلا أن نقدر كل التقدير أن يكون مجلسكم الكريم قد رافق قافلة شهداء بلادي بعزم ومسؤولية كبيرين من خلال تشكيل لجنة التحقيق، والاستماع إلى تقاريرها الدورية، ووضع النصوص المنشئة للمحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بلبنان موضع التنفيذ، وتكليف الأمين العام الشروع باتخاذ الخطوات التي ستؤدي إلى إعلان اكتمال شروط بدء عملها قريبا، فتتحقق العدالة وينال المجرمون الإرهابيون القصاص الذي يستحقون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.